3 حزيران/يونيو، 2021

د. تيدروس أدهانوم غبريسوس
المدير العام
منظمة الصحة العالمية
20 جادة أبيا
1202جنيف
سويسرا

العزيز الدكتور أدهانوم غبريسوس،

نكتب إليكم اليوم للتعبير عن قلقنا العميق بشأن انتخاب سوريا مؤخرًا لفترة ثلاث سنوات كعضو في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. نعارض بشدة انضمام هذه الحكومة إلى مجلس إدارتكم، نظرًا لسجلها المروع خلال 10 سنوات من الهجمات المتعمدة، الواسعة النطاق، والمنهجية على المرافق والكوادر الصحية السورية، والأدلة الواضحة على التمييز في تقديم الرعاية الصحية، بما في ذلك الوقاية والعلاج خلال جائحة كوفيد -19.

كما تعلمون جيدًا، يشارك أعضاء المجلس التنفيذي في تقديم المشورة وتنفيذ قرارات وسياسات الجمعية العالمية للصحة. تتضمن أحدث دورة للمجلس التنفيذي التي بدأت أمس جلسات تناقش إصلاح منظمة الصحة العالمية، وعملية انتخاب المدير العام، ومراجعة التقارير البرامجية والمالية. إن لهذه المناقشات أهمية كبيرة في سعي منظمة الصحة العالمية إلى تنفيذ مهمتها في إنقاذ الأرواح في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، ينبغي أن تكون هذه الاجتماعات مقتصرة على الدول الأعضاء ذوات المؤهلات العالية والمكانة الدولية المرموقة، لضمان المشاركة الإيجابية والتمثيل المناسب لخيرة ما يضمه القطاع الصحي على المستوى الدولي.

تمثل أحد الجوانب الكارثية التي وسمت النزاع في سوريا خلال العقد الماضي بالاستهداف الممنهج للرعاية الصحية، واستخدام المساعدات الإنسانية كسلاح. لقد قام زملاؤك في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك آخرون في منظمات حقوق الإنسان ذات التقدير، بتوثيق مئات الهجمات على القطاع الصحي في سوريا - 90 بالمائة منها يُنسب إلى الحكومة السورية و / أو حلفائها. حتى مارس / آذار 2021، وثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان 599 هجوما على 350 منشأة صحية منفصلة على الأقل، ووثقت مقتل 930 من العاملين في المجال الطبي من مارس 2011 حتى مارس 2021، زُعم أن 540 من هذه الهجمات ارتكبتها الحكومة السورية وحلفاؤها.[1] بينما بُذلت الجهود للحد من المزيد من الهجمات على الصحة، بما في ذلك اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2286 وإنشاء نظام إخطار إنساني لمنع الهجمات على المنشآت الإنسانية في سوريا، استمرت الهجمات. في الفترة التي أعقبت اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2286 وفقًا لتحالف حماية الصحة في النزاعات، كان هناك 442 هجومًا موثقًا على المرافق الصحية في سوريا وحدها.[2]

تواصل الحكومة السورية انتهاك حق السوريين في الحصول على الرعاية الصحية في بعض مناطق البلاد، مثل درعا جنوبي سوريا. رغم أنها مشمولة باتفاق المصالحة بين الحكومة وقوى المعارضة والذي أعقب سيطرة الحكومة على المحافظة بعد تصعيد عسكري. وتضمنت الاتفاقية التزام الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستعادة الخدمات الأساسية والبنية التحتية. لكن وفقًا لتقرير حديث نشرته منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، لا يزال أهالي درعا يعانون من الإهمال المتعمد والعرقلة المتعمدة والحرمان من حقهم في الوصول الآمن إلى خدمات الرعاية الصحية.

أما عندما يتعلق الأمر بالاستجابة القائمة لكوفيد-19، فلم تبد الحكومة السورية الشفافية بشأن العدد الحقيقي للحالات الإيجابية وتوزيع اللقاحات. هناك مخاوف متزايدة من أن الحكومة لا توزع بشكل عادل لقاحات كوفيد-19 التي تلقتها مؤخرًا عبر مبادرة كوفاكس، وهي مبادرة عالمية تهدف إلى الوصول العادل للقاحات. لقد كانت الحكومة السورية مسؤولة عن إرسال اللقاحات إلى شمال شرق سوريا في الخطة الأساسية المتفق عليها. ومع ذلك، لم يتم إشراك السلطات الصحية المحلية في أي مناقشات تنسيقية مع وزارة الصحة، ولم يصل

---

[1] أطباء من أجل حقوق الإنسان، "نتائج الهجمات على الرعاية الصحية في سوريا" ، تم تحديثه اعتبارًا من مارس 2021 ، http://syriamap.phr.org/#/en/findings.
[2] تحالف حماية الصحة في النزاعات، "ماض غير مؤثر، مستقبل محفوف بالخطر: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن حماية الرعاية الصحية: مراجعة مدتها خمس سنوات للعنف المستمر وغياب أي إجراءات لإيقافه"، مايو 2021، http://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/2021/05/Ineffective-past-Uncertain-Future-A-Five-Year-Review-2016-2020.pdf.

العدد الكامل للجرعات الموعودة حتى اللحظة. وعوضاً عن ذلك، أفاد زملاؤك العاملون على الأرض في منظمة الصحة العالمية أن 17500 جرعة من اللقاح قد وصلت إلى الشمال الشرقي، مع غياب أي توضيح عن الكيفية التي ستبدأ عملية التلقيح، أو عن عدد الجرعات المتاحة والمرافق المعتمدة، والجدول الزمني لاستكمال التلقيح، وعناصر أخرى أساسية ضمن عمليات التخطيط والتنفيذ. كما أن غموضاً يكتنف ما إذا كان العاملون الصحيون العاملون مع السلطات المحلية وشركاء من المنظمات غير الحكومية ضمن المستهدفين من هذه اللقاحات.

كما أصبحت مكانة سوريا مع الهيئات الدولية الأخرى موضع تساؤل في الآونة الأخيرة. إذ تبنت الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والمنعقدة في أبريل 2021 قرارًا بتعليق بعض الحقوق والامتيازات لسوريا بموجب الاتفاقية. وذلك بناءً على استنتاجات فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن هنالك أرضية كافية للاعتقاد بأن الحكومة السورية قد استخدمت أسلحة كيميائية. كما أعربت عن قلقها العميق من أن الحكومة فشلت في الإعلان عن كافة أسلحتها الكيميائية وتدميرها، وتدمير منشآت إنتاجها.

ونتيجة لهذا القرار، تم تعليق الحقوق والامتيازات التالية للحكومة السورية:

أ) التصويت في المؤتمر والمجلس؛ ب) الترشح لانتخابات المجلس. ج) تقلد أي مناصب في المؤتمر أو المجلس أو أي من الأجهزة الفرعية. إننا نحث وبشدة منظمة الصحة العالمية للنظر في اتخاذ تدابير مماثلة لتلك التي اعتمدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ورفض حق الحكومة السورية في الترشح للانتخابات للمناصب القيادية داخل منظمة الصحة العالمية. مما يثير القلق أيضاً أن ممثل سوريا في المجلس التنفيذي، الدكتور حسن الغباش، مدرج على قائمة المستهدفين بالعقوبات المالية في المملكة المتحدة. [3]

بناءً عليه، نسعى لأن تحظى هذه المشكلة باهتمامكم الفوري. وندعوكم، بصفتكم المدير العام، للتنديد بالانتخاب لسوريا استناداً على الأدلة الموثقة للهجمات على القطاع الصحي والانتهاكات للقيم الأساسية لمنظمة الصحة العالمية. إن الحديث مواربةً حول هذه القضية يعني إهانة أكثر من ثمانمائة من العاملين في مجال الرعاية الصحية والذين قُتلوا بسبب الاستهداف المباشر من قبل الجيش السوري وحلفائه. ورغم إدراكنا بعدم امتلاكك سلطةً مباشرة على اختيار أعضاء المجلس التنفيذي، إلا أننا نؤمن بشدة أن من الواجب عليك اتخاذ موقف مماثل لما قمت به عندما ألغيت تعيين روبرت موغابي من زيمبابوي كسفير للنوايا الحسنة لمنظمة الصحة العالمية [4] بعد الاستماع إلى المخاوف والمناقشات البناءة التي أثيرت حينها.

وكما ذكرت بنفسك بكل قوة: "بالنسبة لي، المهم هو بناء قيادة سياسية وخلق اجماع حول توفير الصحة للجميع، بناءً على القيم الأساسية لمنظمة الصحة العالمية".

كما ندعو إلى اتخاذ إجراءات إضافية لمنع وقوع مثل هذه الحادثة في المستقبل. على وجه التحديد، نوصي بما يلي: 1) أن تخضع جميع انتخابات المجلس التنفيذي لتصويت رسمي وعام من قبل أعضاء المناطق ذات الصلة؛ 2) عدم الجواز لأن تكون دولة ما مؤهلة للانتخاب لعضوية المجلس التنفيذي إذا قررت إحدى هيئات الأمم المتحدة أنها انتهكت القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان في الفترة التي سبقت الدورة الانتخابية السابقة؛ 3) يجب على أي مرشح للمجلس التنفيذي أن يحصل أولاً على شهادة من أمانة منظمة الصحة العالمية تفيد بأنه يمتثل للقيم الأساسية للمنظمة.

ندعوكم إلى بذل كل ما في وسعكم لإلغاء انتخاب سوريا لعضوية المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. إن لذلك بالغ الأهمية في الحفاظ على المصداقية الدولية لمنظمة الصحة العالمية ولإرسال أقوى رسالة ممكنة إلى الشعب السوري وإلى الشعوب قاطبةً بأن لا مكافأة لمن يرتكب انتهاكات جسيمة وفاضحة تتضمن استهداف الأنظمة الصحية والحق في الحياة والصحة. نشكركم على حسن استماعكم لهذه المسألة العاجلة. ونتطلع إلى مواصلة دعم عمل منظمة الصحة العالمية وفقاً لقيمها الأساسية.

بإخلاص،

مفضل حمادة
رئيس الجمعية الطبية السورية الأمريكية

دونا مكاي
المدير التنفيذي، أطباء من أجل حقوق الإنسان

---

[3] وزارة الخزانة، مكتب تنفيذ العقوبات المالية، القائمة الموحدة لأهداف العقوبات المالية في المملكة المتحدة، محدثة اعتبارًا من 25 مارس 2021، https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/973238/Syria.pdf

[4] منظمة الصحة العالمية، "المدير العام يلغي تعيين سفير النوايا الحسنة"، 22 أكتوبر / تشرين الأول 2017 https://www.who.int/news/item/22-10-2017-director-general-rescinds-goodwill-ambassador-appointment